

تحرك عاجل

أوقفوا ترحيل رجلين أوغوريين إلى الصين

يواجه عالم الدين الأوغوري أيميدولا وايلى وصديقه نورمىمىتي روزي خطرًا كبيرًا بالإعادة القسرية إلى الصين، بعد اعتقالهما في نوفمبر/تشرين الثاني 2020؛ فمنذ ذلك الحين، يُحتجزان في سجن ذهبان المركزي بجدة، في المملكة العربية السعودية، دون إبداء أي سبب لاعتقالهما أو توجيه أي تهم إليهما. وفي 16 مارس/آذار 2022، نُقل الأوغوريان من جدة إلى الرياض، ما يُعتقد أنه إجراء يشير إلى تسليمهما الوشيك إلى الصين، حيث من المرجح للغاية أن يتعرضا للاحتجاز التعسفي والتعذيب. ومن ثم، يجب على السلطات السعودية وقف تسليمهما، الذي من شأنه أن يرقى إلى الإعادة القسرية، على الفور.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكتب جلالة الملك، الديوان الملكي،

الرياض، المملكة العربية السعودية

الفاكس: +966 11 403 3125،

تويتر: @KingSalman

تُرسل نسخ إلى: وزير العدل

تويتر: @MojKsa

جلالة الملك،

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى جلالتهم للإعراب عن بالغ قلقنا بشأن عالم الدين، أي **أيميدولا وايلي** (المعروف أيضًا باسم حمد الله ولي)، وصديقه **نورميمي روزي** (المعروف أيضًا باسم نور محمد رضي)، اللذين يُحتَجَزَان منذ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 في سجن زهبان المركزي بجدة، في المملكة العربية السعودية. وبالنظر إلى عدم إبداء أي أسباب لاعتقالهما، فإن نقلهما إلى الرياض في 16 مارس/آذار 2022 يبعث على القلق البالغ، ما يُعتَقَد أنه إجراء يشير إلى تسليمهما الوشيك إلى الصين. ولا يجوز تسليم الأويغورين، إذ يتهددهما خطر كبير بالتعرُّض للاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، عند إعادتهما إلى الصين، كما يظهر جليًا في معاملة الحكومة الصينية لأقلية الأويغور. لذلك، يجب على حكومة جلالتهم العدول عن تسليم الرجلين، إذ أن ذلك سيرقى إلى انتهاك لالتزامات المملكة العربية السعودية المتعلقة بمبدأ عدم الإعادة القسرية.

وثمة ما يكفي من الأدلة الآن التي تُثبت أن الحكومة الصينية ارتكبت جرائم ضد الإنسانية تتمثل في السجن والتعذيب والاضطهاد، على أقل تقدير، بحق الأفراد المنتمين إلى أقلية الأويغور والأقليات العرقية الأخرى ذات الأغلبية المسلمة في إقليم شينجيانغ، على أساس دينهم وعرقهم، وتتضمن هذه الأدلة وثائق حكومية مُسرَّبة ومئات الشهادات المدلى بها، وكذلك مقاطع فيديو مُصورة من طائرات مُسيَّرة وصور مُلتقطة بالأقمار الصناعية.

وقد سعت الحكومة الصينية جاهدةً إلى أن تُواري انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها في شينجيانغ، ومنع الأفراد المنتمين إلى أقلية الأويغور الذين يعيشون في شتات حول العالم من الحديث علنًا عن تلك الانتهاكات. وفي هذا الصدد، كانت الحكومة الصينية تطلب تسليم العديد من الأويغور الذين يعيشون في الخارج، واصمةً إياهم بـ "الإرهابيين" و"المتطرفين" لمجرد قيامهم بأنشطة سلمية. ويُعرِّف القانون الصيني "الإرهاب" و"التطرف" بصياغة فضفاضة ومبهمه للغاية، وقد أُستُغِلت هذه الأحكام القانونية في قمع الأفراد المنتمين إلى أقلية الأويغور وغيرها من الأقليات العرقية المسلمة.

وينتابنا قلق عميق لعلمنا بأن أيمنيدولا وإيلي ونورميمييتي روزي سيكونان في مواجهة خطر فعلي، في حال تمّ ترحيلهما إلى الصين، بالتعرض للاحتجاز التعسفي والتعذيب، وسيُشكّل ترحيلهما انتهاكاً للالتزامات المملكة بموجب القانون الدولي.

لذا نحث جلالكم على أن تُوقفوا ترحيل أيمنيدولا وإيلي ونورميمييتي روزي إلى الصين، وأن تُفرجوا عنهما، ما لم تتوفر أدلة كافية ومقبولة وذات مصداقية على ارتكابهما جريمة مُعترف بها دولياً. وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

أيمنيدولا وإيلي عالم دين صيني ينتمي إلى أقلية الأويغور المسلمة، التي تتعرض لاضطهاد الحكومة الصينية بوحشية منذ 2017 في إقليم شينجيانغ أويغور ذاتي الحكم شمال غرب الصين. وكان أيمنيدولا وإيلي، البالغ من العمر 54 عامًا ولديه أربعة أولاد، قد أُعتقل قبلاً في أغسطس/آب 2013 بشينجيانغ، إذ حرّض أحد الموظفين بمصنعه على تنظيم انتفاضة، كما زُعم. وذكر وإيلي لمنظمة العفو الدولية أنه تعرّض للتعذيب داخل السجن، حيث صُعب بالكهرباء وأرغم على الوقوف على الثلج لمدة تصل إلى ثلاث ساعات يوميًا دون ارتداء أي ملابس سوى خفّين وملابس داخلية. وبعد إكماله فترة العقوبة في 2016، أُفرج عنه وذهب إلى تركيا، حيث أُصدّرت له أوراق إقامة تسمح له بالبقاء في البلاد إلى أجل غير مُسمى. وفي فبراير/شباط 2020، سافر إلى المملكة العربية السعودية من تركيا بتأشيرة سياحية لأداء العمرة مع صديقه نورميمييتي روزي.

وكان نورميمييتي روزي، البالغ من العمر 46 عامًا ولديه خمسة أولاد، قد سافر إلى المملكة العربية السعودية أول مرة من الصين في يونيو/حزيران 2013، لأداء العمرة واستقر لاحقًا في مكة للعمل في مطعم بموجب تصريح إقامة بنظام الكفالة.

ويُعدّ إقليم شينجيانغ أحد أكثر المناطق التي تزخر بالتنوع العرقي في الصين؛ إذ ينتمي أكثر من نصف سكان الإقليم، البالغ تعدادهم 22 مليون نسمة، إلى المجموعات العرقية التركية وذات الأغلبية المسلمة، بما فيهم الأويغور (حوالي 11.3 مليون نسمة) والكازاخيين (حوالي 1.6 مليون نسمة)، ومجموعات

سكانية أخرى تختلف لغاتها وثقافتها وأساليب حياتها اختلافاً واضحاً عن أبناء عرقية الهان الذين يشكلون الأغلبية في مناطق الصين الداخلية.

ومنذ 2017، ارتكبت الحكومة الصينية العديد من الاعتداءات على نطاق واسع ونحو ممنهج ضد المسلمين الذين يعيشون في شينجيانغ، تحت ستار حملة ضد "الإرهاب" و"التطرف الديني". ويُقدَّر أن أكثر من مليون شخص احتجزوا تعسفاً داخل معسكرات الاحتجاز في أرجاء شينجيانغ منذ 2017.

وفي يونيو/حزيران 2021، نشرت منظمة العفو الدولية [تقريراً](#) كشفت فيه تعرُّض مئات الآلاف من المسلمين والمسلمات في إقليم شينجيانغ أو يوغور ذاتي الحكم بالصين للاحتجاز الجماعي التعسفي والتعذيب والتلقين السياسي والإدماج الثقافي القسري. وتُوضح الشهادات التي أدلى بها معتقلون سابقون بمعسكرات الاحتجاز بالتفصيل التدابير القاسية التي اتخذتها السلطات الصينية منذ 2017، والرامية بشكل أساسي إلى اجتثاث المعتقدات والتقاليد الإسلامية من أساسها، وكذلك الممارسات الثقافية واللغات المحلية للمجموعات العرقية المسلمة بالإقليم.

وعلاوة على ذلك، سعت الحكومة الصينية جاهدةً إلى أن تُواري انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها في شينجيانغ، ومنع أبناء الأويغور الذين يعيشون في شتات حول العالم من الحديث علناً عن تلك الانتهاكات. وقد وثَّقت منظمة العفو حالات عديدة اعتُقل فيها الأويغور والказاخيون وغيرهم من أبناء المجموعات العرقية التركية المسلمة في شينجيانغ، لمجرد أنهم عاشوا أو سافروا أو درسوا في الخارج، أو اتصلوا بأشخاص في الخارج، بل أُعتقل العديد من الأشخاص لمجرد "صلتهم" بأشخاص عاشوا أو سافروا أو درسوا أو تواصلوا مع أشخاص في الخارج.

وأطلقت منظمة العفو الدولية [حملة](#) دولية دعت فيها إلى إغلاق معسكرات الاحتجاز، مع عرض تفصيلي لملفات أكثر من 70 حالة خاصة بالبعض من أولئك الذين يُعتَقَد بأنهم محتجزون حالياً. واعتباراً من سبتمبر/أيلول 2021، جُمع ما يزيد على 300 ألف توقيع من شتى أنحاء العالم للمطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين حالياً في معسكرات الاحتجاز والسجون في شينجيانغ.

وتنص المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أنه لا يجوز لأي دولة طرف تسليم أي شخص إلى دولة أخرى يتهدهده فيها خطر

التعرض للتعذيب. وقد أصبحت المملكة العربية السعودية طرفاً في هذه الاتفاقية في 23 سبتمبر/أيلول 1997.

وتُرسى الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية أساساً وقائعيًا يستند إليه الاستنتاج بأن الحكومة الصينية ارتكبت، على أقل تقدير، جرائم ضد الإنسانية متمثلة في السجن والتعذيب والاضطهاد بحق الأويغور والكاراخيين وغيرها من الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية
ويمكن أيضاً استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 20 مايو/أيار 2022

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أيמידولا وايلي (المعروف أيضاً باسم حمد الله ولي) (صيغ الذكر)،
ونورميمي تي روزي (المعروف أيضاً باسم نور محمد رضي) (صيغ الذكر)